

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1998/7/Add.7
3 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السادسة

٢٠ نيسان/أبريل - ١ أيار/مايو ١٩٩٨

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني من أجل التنمية
المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
٣	١	أولا - مقدمة
٣	٢-٥	ثانيا - المؤسسات الإقليمية المشاركة في تنفيذ برنامج العمل
٣	٢-٣	ألف - آسيا والمحيط الهادئ
٤	٤	باء - منطقة البحر الكاريبي
٤	٥	جيم - أفريقيا

* أعدت هذا التقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وفقا للترتيبات التي وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات؛ والتقرير وليد المشاورات وتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية المهمة وطائفة أخرى من المؤسسات والأفراد.

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		ثالثا - المبادرات التي اضطلعت بها المؤسسات الإقليمية التابعة وغير
٤	٦-١٦	التابعة للأمم المتحدة لتعزيز التعاون الإقليمي من أجل تنفيذ برنامج العمل
٤	٦-٩	ألف - آسيا والمحيط الهادئ
٦	١٠-١٥	باء - منطقة البحر الكاريبي
٨	١٦	جيم - أفريقيا
٨	١٧-٢٠	رابعا - أنشطة التعاون التقني التي اضطلعت بها المؤسسات الإقليمية . . .
١٠	٢١-٢٣	خامسا - الدعم الدولي للمنظمات الإقليمية التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية
١١	٢٤-٢٧	سادسا - العوائق التي تواجه المؤسسات الإقليمية
١٢	٢٨-٤٠	سابعا - الاستنتاجات والتوصيات
١٢	٢٨-٣٠	ألف - الاستنتاجات
١٢	٣١-٤٠	باء - التوصيات
١٢	٣١-٣٣	١ - على الصعيد الوطني
١٣	٣٤-٣٦	٢ - على الصعيد الإقليمي
١٣	٣٧-٤٠	٣ - على الصعيد الدولي

أولا - مقدمة

١ - يركز تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ارتكازا واضحا على تشارك ثلاثي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ويتسم التعاون الإقليمي بأهمية خاصة بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لأن الطابع المحدود لمواردها البشرية وصغر حجمها يجعلان من المهم للغاية جمع تلك الموارد عن طريق التعاون الإقليمي والمؤسسات الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي تلافي الازدواج وتعظيم أوجه التكامل بين مشاريع المساعدة الإنمائية تنسيق الدعم الفعال المقدم للمشاريع الإقليمية من خلال الهيئات الإقليمية. وتستطيع المنظمات الإقليمية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، أن تؤدي دورا أساسيا في تيسير تقديم المساعدة، على نحو من الكفاءة والفعالية، إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي تنفيذ البرامج الإقليمية. كما يمكن، بدعم من الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى، زيادة تحسين قدرات المؤسسات الإقليمية في مجالات البرمجة والإدارة والتنفيذ.

ثانيا - المؤسسات الإقليمية المشاركة في تنفيذ برنامج العمل

ألف - آسيا والمحيط الهادئ

٢ - تضم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الوقت الحاضر ١٣ عضوا و ٧ أعضاء منتسبين من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشارك هذه الدول بنشاط في الدورة السنوية للهيئة الخاصة التابعة للجنة والمعنية ببلدان المحيط الهادئ الجزرية وفي اجتماعات الهيئات التشريعية للجنة. واستضاف عدد منها اجتماعات دون إقليمية وإقليمية تناولت جوانب التنمية المستدامة.

٣ - وأنشأت بلدان المحيط الهادئ الجزرية هيكلا حسن التنظيم يضم ٨ منظمات حكومية دولية إقليمية، يعنى كل منها بمجال معين تموله مساهمات الأعضاء، وهذه المنظمات هي: وكالة المحفل لمصايد الأسماك، وأمانة المحفل، وبرنامج التنمية لجزر المحيط الهادئ، ولجنة جنوب المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، ولجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض، ولجنة جنوب المحيط الهادئ للسياحة، وجامعة جنوب المحيط الهادئ. وعمدت المنظمات المذكورة، بغية تلافي ازدواج أنشطتها وتنسيقها، إلى إنشاء لجنة التنسيق فيما بين منظمات جنوب المحيط الهادئ، التي من مهامها الأساسية تنسيق البرامج الإقليمية. وفي عام ١٩٩٥، تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، الذي كان فيما مضى جزءا من محفل جنوب المحيط الهادئ، باعتباره منظمة حكومية دولية مستقلة تعنى بتوفير التعاون والمساعدة لحماية البيئة وتحسينها في جنوب المحيط الهادئ. وفي عام ١٩٩٧، وقعت حكومات دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية اتفاقية وايغاني لحظر استيراد النفايات الخطرة إلى جنوب المحيط الهادئ ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها ضمن جنوب المحيط الهادئ، وعينت هذه الحكومات برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ أمانة للاتفاقية.

باء - منطقة البحر الكاريبي

٤ - في منطقة البحر الكاريبي، يعمل المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية، بوصفه آلية التنسيق الإقليمية لتنفيذ برنامج العمل. وتتعاون هذه الآلية مع عدد من المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية التي عهد إليها بطائفة واسعة من الولايات تمتد من المجالات البرنامجية المحددة إلى البرامج الشاملة للتنمية المستدامة. وتشمل هذه المنظمات المركز الكاريبي لإدارة التنمية، ورابطة حفظ البيئة في منطقة البحر الكاريبي، ومجلس الكاريبي للعلم والتكنولوجيا، ووكالة الكاريبي للاستجابة الطارئة للكوارث، ومعهد الكاريبي لصحة البيئة، ومنظمة الكاريبي للسياحة، ورابطة دول الكاريبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي. وقد أنشأت دول كاريبية - ومنها دول جزرية صغيرة نامية وغيرها - رابطة دول الكاريبي في عام ١٩٩٥ في أعقاب المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بهدف تيسير التشاور والتعاون بين دولها الأعضاء الـ ٢٥ ودولها المنتسبة الـ ١١ وبهدف تعزيز العمل المتسق بينها. وشرعت الحكومات والمجتمع المدني تتعاون تعاوناً وثيقاً في تنفيذ البرامج والأنشطة البيئية في منطقة البحر الكاريبي. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن الدول الأعضاء في بعض المنظمات، كمنظمة دول شرق البحر الكاريبي، أخذت تتحمل قسماً متزايداً من المسؤولية المالية عن برامجها البيئية. وفي حالة منظمة دول شرق البحر الكاريبي، تساهم الدول الأعضاء بنحو ٦٢ في المائة من مرتبات موظفي الأمانة و ٣٠ في المائة من التكاليف الإدارية.

جيم - أفريقيا

٥ - في أفريقيا، عُهد إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برصد وتنسيق تنفيذ برنامج العمل، ولكنها لم تظهر التزاماً كبيراً. وثمة منظمة حكومية دولية إقليمية واحدة في المنطقة تشارك بنشاط في تنفيذ برنامج العمل، هي لجنة المحيط الهندي التي تضم في عضويتها جزراً في جنوب غرب المحيط الهندي. وثمة ثلاث دول جزرية صغيرة نامية أعضاء في لجنة المحيط الهندي التي تتمثل أهدافها في تعزيز الأواصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين شعوب دولها الأعضاء والسعي إلى تحسين نوعية حياتهم عن طريق زيادة التعاون. وتعتبر الدول الأعضاء في لجنة المحيط الهندي التعاون في المنطقة دون الإقليمية وسيلة لا غنى عنها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة التي تتجاوز قدرة البلدان الأعضاء منفردة.

ثالثاً - المبادرات التي اضطلعت بها المؤسسات الإقليمية التابعة وغير التابعة للأمم المتحدة لتعزيز التعاون الإقليمي من أجل تنفيذ برنامج العمل

ألف - آسيا والمحيط الهادئ

٦ - استهلكت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ جهودها لتعبئة التعاون الإقليمي من أجل تنفيذ برنامج العمل بعقد مؤتمر وزاري للبيئة والتنمية في عام ١٩٩٥. وتمثلت النتائج الرئيسية للمؤتمر

في إعلان وزاري بشأن التنمية المستدامة السليمة بيثيا وبرنامج عمل إقليمي للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠. وفي أيار/ مايو ١٩٩٧، انعقد اجتماع إقليمي لترجمة برنامج العمل الإقليمي إلى مشاريع، وتقرر في هذا الاجتماع أن ينفذ بعض من هذه المشاريع بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية. وبغية تعزيز التعاون فيما بين المناطق دون الإقليمية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، قام الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في أعقاب المؤتمر العالمي، بعقد ثلاثة اجتماعات استشارية مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات دون الإقليمية. وفي عام ١٩٩٧، وفي أحدث هذه الاجتماعات وضعت مجموعة من التوصيات لتعزيز التعاون فيما بين المناطق دون الإقليمية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، استهل المؤتمر الوزاري الأول المعني بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ برنامجاً للتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة واستراتيجية للتعاون الإقليمي في مجال التطبيقات الفضائية. وفيما بعد أنشئت، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، لجنة فرعية مشتركة بين الوكالات تعنى بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة للقيام، في جملة أمور، برصد وتحليل الاتجاهات في مجال تطبيقات تكنولوجيا الفضاء وتحديد مجالات التكامل.

٧ - وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، باستحداث آلية للرصد الفعال لتنفيذ برنامج العمل تتألف من وحدة دعم صغيرة وهيئة استشارية. وتتألف وحدة الدعم من خليتين، الأولى في برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، والأخرى في مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في فانواتو. وتشمل المهام التي تضطلع بها هذه الوحدة الاحتفاظ بقاعدة بيانات لأنشطة التنمية المستدامة لتستخدمها الهيئة الاستشارية وإعداد تقارير عن الأنشطة الإقليمية المضطلع بها لأغراض التنمية المستدامة لتستعرضها لجنة التنمية المستدامة. وتقوم الهيئة الاستشارية، التي تضم كبار المسؤولين الحكوميين، بتقديم المشورة فيما يتعلق بالأولويات القطاعية، وبتيسير رصد وتنسيق عملية تنفيذ برنامج العمل، وبتوفير الاتصال بين المنطقة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. ومن المتوقع تعزيز عملية الرصد من خلال برنامج إقامة الشبكات للتنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ، الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للربط بين المعاهد الحكومية والمنظمات غير الحكومية عن طريق شبكة باكتوك (Pactok)^(١). وسوف يتم في النهاية ربط هذه الشبكة بشبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية لتوفير وسيلة فعالة للوفاء بمتطلبات الإبلاغ والرصد على المستوى الإقليمي. ويتعاون مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع عدة منظمات حكومية دولية إقليمية غير تابعة للأمم المتحدة من أجل وضع برامج ومشاريع وطنية ودون إقليمية وتزويدها بالمساعدة التقنية عند الطلب.

٨ - وقد انتهت لجنة التنسيق فيما بين منظمات جنوب المحيط الهادئ مؤخراً من استعراض ولايات المنظمات الأعضاء في القطاع البحري لضمان تكامل البرامج التي تضطلع بها المنظمات الأعضاء ولتجنب الازدواجية. وقد قامت الأفرقة العاملة التابعة للجنة التنسيق فيما بين منظمات جنوب المحيط الهادئ بإعداد مدخلات عن التنفيذ الإقليمي لبرنامج العمل لتقديمها إلى الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة،

وهي بصدد إعداد استراتيجيات قطاعية إقليمية للصحة والزراعة لتتقدمها إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بقضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقدها في عام ١٩٩٩. وتعمل لجنة التنسيق فيما بين منظمات جنوب المحيط الهادئ بوصفها آلية مفيدة لتنسيق المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة على الصعيد الإقليمي. وقد اتفقت الدول الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ على إعداد استراتيجية إقليمية بغية توفير محور لعملية البرمجة على المستوى الإقليمي. وتقوم حاليا وكالة المحفل لمصائد الأسماك بتنسيق سلسلة من المشاورات المتعددة الأطراف مع الدول النائية التي لديها مصائد للأسماك بهدف تحديد متطلبات إنشاء نظام إقليمي لإدارة مصائد الأسماك.

٩ - وإن المركز القانوني الجديد لبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ قد سمح له بتوفير قدر أكبر من المساعدة للبلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ في مجال التفاوض بشأن قضايا البيئة على الصعيد الدولي وتيسير حصول الدول الأعضاء فيه على الموارد المالية الخارجية للاضطلاع بالأنشطة البيئية. وقد ازداد البرنامج حجما، وهو يضطلع حاليا بمجموعة واسعة من البرامج؛ وفي عام ١٩٩١، اتفقت دوله الأعضاء الـ ٢٦ على مضاعفة مجموع تبرعاتها للبرنامج كدليل على التزامها بالتنمية المستدامة. وقد قام البرنامج مؤخرا بتنقيح خطة عمله، وتحدد الخطة الجديدة للفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ خمسة مجالات واسعة ذات أولوية: التنوع البيولوجي وحفظ الموارد الطبيعية؛ تغير المناخ والإدارة المتكاملة للسواحل؛ إدارة النفايات ومنع التلوث وحالات الطوارئ؛ تخطيط الإدارة البيئية وتدعيم المؤسسات؛ التثقيف والإعلام والتدريب في مجال البيئة.

باء - منطقة البحر الكاريبي

١٠ - في عام ١٩٩٥ وفي أعقاب المؤتمر العالمي، عقدت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماع خبراء بهدف تحديد الأولويات الإقليمية وإنشاء آلية تقوم، على المستوى الإقليمي، برصد وتنسيق عملية تنفيذ برنامج العمل. وفي ذلك الاجتماع، وضعت قائمة بالأولويات رهنا بموافقة الحكومات. كما تقرر أن تعمل أمانة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمانة الجماعة الكاريبية معا كآلية تنسيق إقليمية بصورة مؤقتة لمدة سنة واحدة. وقد اضطلعت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، في إطار تنفيذ ولايتها، بأنشطة عديدة بالتعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المنظمات الدولية، من أجل تنسيق تنفيذ برنامج العمل في منطقة البحر الكاريبي. وفي نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، كانت هذه اللجنة قد حددت ٥٥٠ برنامجا ومشروعا تتصل ببرنامج العمل يجري الاضطلاع بها أو من المقرر الاضطلاع بها وأدخلت هذه البرامج والمشاريع في قاعدة بيانات. ويواصل العمل المتعلق بقاعدة البيانات من خلال الجهود المشتركة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمركز الدولي لبحوث التنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن الاطلاع على قاعدة البيانات

من خلال صفحة الاستقبال للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي على شبكة أمبيونيت (AMBIONET) على العنوان التالي: <http://www.un.org/esa/sustdev>.

١١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماعاً وزارياً بشأن برنامج العمل. واعتمد الاجتماع مجموعة شاملة من الاقتراحات لاتخاذ إجراءات في المستقبل بهدف تنفيذ برنامج العمل. ويرتكز تنفيذ الاقتراحات على جهد تعاوني ثلاثي تضطلع به حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكافة المنظمات الكاريبية الإقليمية ودون الإقليمية، كل في مجال اختصاصه، ومنظمات الأمم المتحدة. وجُددت، في هذا الاجتماع، ولاية كل من أمانة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية لتعملاً معاً كجهاز للتنسيق. وطلب من الهيئتين العمل كأمانة مؤقتة لمكتب مفتوح العضوية إلى أن يحين وقت إنشاء جهاز دائم للتشاور والتنسيق. وقرر الاجتماع أيضاً إنشاء مجموعة تعاونية مشتركة بين الوكالات تضم في عضويتها، فيما تضم مصرف التنمية الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة جزر الهند الغربية، ورابطة حفظ البيئة في منطقة البحر الكاريبي، وأمانة منظمة دول شرق البحر الكاريبي، ومنظمة الكاريبي للسياحة، وأمانة رابطة دول الكاريبي، ومركز الكاريبي لإدارة التنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الكاريبي لصحة البيئة، من أجل دعم الأمانة المؤقتة.

١٢ - وتدعو مبادرات السياسات العامة التي وضعتها منظمة دول شرق البحر الكاريبي إلى نهج منسق ييسر ويضاعف إلى أقصى درجة مدخلات كافة المجموعات الإنمائية والشركاء في المجال الاجتماعي على الصعيدين دون الإقليمي والوطني على حد سواء، وإلى توازن دقيق بين ضروريات الاقتصاد الكلي والضروريات البيئية للدول الأعضاء. وفي عام ١٩٩٥، أعادت المنظمة صياغة استراتيجيتها الإنمائية لتركز على نهج محورها الإنسان وقائمة على المشاركة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي العام التالي، دمجت المنظمة، بغية تعزيز التنسيق، وحدتي مصائد الأسماك وإدارة الموارد الطبيعية التابعتين لها. والاندماج يساعد المنظمة على تقديم برامجها للتنمية المستدامة كوحدة واحدة متماسكة تيسر التعاون والتنسيق الأفضل، مما أفضى إلى تعزيز الكفاءة والفعالية.

١٣ - وبفضل إنشاء حافظة استراتيجية ونظام تخطيط وإدارة استراتيجيين، تستطيع منظمة دول شرق البحر الكاريبي توجيه تمويل المانحين إلى أولويات محددة مسبقاً للدول الأعضاء، بدلاً من مجرد الاستجابة لمبادرات المانحين وقبولها. وتتحول الخطة التنفيذية للمنظمة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، التي تتضمن عناصر من برنامج العمل، تحولاً استراتيجياً من مجرد الحفاظ على البيئة وإدارتها إلى التنمية المستدامة. وتولي الخطة أولوية لإدارة الموارد الساحلية، وإدارة مصائد الأسماك وتنميتها، وإدارة مستجمعات المياه، والسياحة المستدامة. وقد شرعت وحدة إدارة الموارد الطبيعية التابعة للمنظمة في تنفيذ مبادرة لإدارة الموارد الساحلية، كما تدرس حالياً مبادرتين أخريين بشأن إدارة مستجمعات المياه والسياحة المستدامة. واعتمدت الخطة التنفيذية منهجية إدارة النظام الجزري التي تدمج قطاعات اقتصادية مختلفة، ووكالات وفئات

مستفيدة؛ وقامت الوحدة بإنشاء الأجهزة والطرائق اللازمة لدخول المنهجية طور التشغيل، وتجري عليها الآن تجارب ميدانية في دولتين من الدول الأعضاء في المنظمة. وتلاحظ المنظمة أن هناك فهما أفضل للقضايا البيئية في منطقتها، غير أن فهم التنمية المستدامة هو فهم محدود جدا.

١٤ - وفي عام ١٩٩٦، وافق وزراء رابطة دول الكاريبي على برنامج عمل المنظمة التي أنشئت في العام الذي سبق. ويشتمل برنامج العمل على عدة مجالات برنامجية يغطيها برنامج العمل. وتدرك الرابطة ضرورة وضع استراتيجية إقليمية للسياحة. ولهذا الغرض، أنشأت في عام ١٩٩٦ عددا من المؤسسات هي: اللجنة الخاصة للسياحة، ومجلس الكاريبي للتدريب والتثقيف في مجال السياحة، والصندوق الخاص لرابطة دول الكاريبي. ومن المتوقع أن يعمل الصندوق على أساس التبرعات التي تقدمها البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية والكيانات العامة والخاصة.

١٥ - وتنفذ منظمة الدول الأمريكية، حاليا مشروعا للتخطيط من أجل التكيف مع تغير المناخ، يموله مرفق البيئة العالمي بالتعاون مع ١١ بلدا عضوا في الجماعة الكاريبية، وجامعة جزر الهند الغربية (بربادوس). وتنفذ منظمة الدول الأمريكية كذلك مشروعا إقليميا للتخفيف من حدة الكوارث في منطقة البحر الكاريبي، تموله وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. والمشروع هو عبارة عن جهد منسق لتشجيع اعتماد ممارسات للتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية والتأهب لها، ويقدم للمنظمة إطارا للتعاون داخل منطقة البحر الكاريبي من أجل إنشاء آليات مستدامة في القطاعين العام والخاص للتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية.

جيم - افريقيا

١٦ - وضعت لجنة المحيط الهندي برنامجا بيئيا إقليميا بغية تحديد المشاكل البيئية الإقليمية، وإيجاد الحلول لها، وتنفيذ مشاريع للتغلب على هذه المشاكل بالتعاون مع جميع البلدان الأعضاء. وتشمل بعض أمثلة المشاريع الجارية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وحماية التنوع البيولوجي، والنهوض بالمنطقة دون الإقليمية كوجهة سياحية، والتثقيف البيئي، ومنع التلوث البحري الناجم عن انسكابات النفط.

رابعا - أنشطة التعاون التقني التي اضطلعت بها المؤسسات الإقليمية

١٧ - ضاعف عدد من المؤسسات الإقليمية عروضه الرامية إلى توسيع التعاون التقني لتنفيذ برنامج العمل في السنوات الأخيرة. غير أن المعلومات الواردة من عدد من المؤسسات الإقليمية تشير إلى أن هذه المؤسسات لا تزال غير قادرة على تلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية من المساعدة التقنية، كل في منطقتها، بسبب عدد من العوائق المبين بإيجاز في الفرع 'سادسا' أدناه. وتخدم المساعدة التقنية التي تقدمها المؤسسات الإقليمية ثلاثة أهداف هي: تعزيز قدرة الموارد البشرية على إدارة الموارد الطبيعية عن طريق حلقات عمل وحلقات دراسية في الدرجة الأولى، إعداد خطط عمل وبرامج وطنية

وموجزات بشأن السياسات العامة من أجل التنمية المستدامة؛ تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة. وترد في ما يلي بعض أبرز صور أنشطة التعاون التقني لمؤسسات إقليمية منتقاة.

١٨ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أوفدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في سياق متابعة المؤتمر العالمي، ١٥٠ بعثة خدمات في مجال التشاور والخبرة الاستشارية، بناء على طلب الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن بين أشياء أخرى، تنفذ اللجنة حالياً مشروعاً على نطاق المنطقة يشتمل على عنصر خاص بجزر المحيط الهادئ، ويتعلق بإدماج الاعتبارات البيئية في عملية صنع القرار الاقتصادي، ويهدف في النهاية إلى وضع مواد منسقة مركزة على الوحدة للتدريب على جوانب متنوعة لأفضل الممارسات عن طريق الدراسات الوطنية. وتعمل اللجنة كذلك على وضع مشروع للتعاون التقني فيما بين الدول النامية بشأن تعزيز الروابط التجارية والاستثمارية بين البلدان الجزرية في المحيط الهادئ وبلدان أخرى في المنطقة. ويضطلع مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعدد من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز قدرات العديد من الهيئات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون معها في مجالات من قبيل إعادة الهيكلة التنظيمية، والمقاييس الموحدة وإدارة الجودة للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والتكيف، والإصلاح. ويتعاون المركز مع الهيئات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة في وضع برامج ومشاريع دون إقليمية ووطنية تحقق أهداف وغايات برنامج العمل. ويشتمل نهج المركز لتنفيذ البرامج على تبادل الخبرة الفنية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع الهيئات الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة ومع الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويقدم برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ مساعدة تقنية لوضع استراتيجيات وطنية لإدارة البيئة في ١٢ دولة جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ؛ ويقوم البرنامج حالياً بتقييم للتشريع البيئي في عدد من بلدان المحيط الهادئ الجزرية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويضطلع برنامج البيئة الإقليمي كذلك بأنشطة تدريب في مجال القانون البيئي، في إطار برنامج دعم جدول أعمال القرن ٢١ في جزر منتقاة، ويخطط لحلقة عمل بشأن المعاهدات والاتفاقيات البيئية التي تضم جميع البلدان الجزرية في المحيط الهادئ.

١٩ - وفي منطقة البحر الكاريبي، تقدم حالياً منظمة الدول الأمريكية، بالتعاون مع مؤسسات إقليمية منتقاة، مساعدة تقنية لتنفيذ ثلاثة مشاريع رئيسية هي: تقييم المشاكل الساحلية والبحرية؛ وتقييم الحالة الراهنة للتخلص من النفايات السائلة في المنطقة؛ والاستعراض الشامل للنظم التشريعية المتعلقة بإدارة متكاملة للمناطق الساحلية. ويشتمل أحد العناصر الهامة لهذه المشاريع على تقديم الإرشاد في مجال السياسات العامة من أجل اتخاذ الإجراءات. وتقدم منظمة دول شرق البحر الكاريبي مساعدة تقنية للدول الأعضاء، بناء على الطلب، وذلك عن طريق وحدة إدارة الموارد الطبيعية التابعة لها، وآلية التعاون التقني فيما بين الدول الأعضاء، التي تكفل إتاحة الخبرة الفنية المتوافرة لدى القطاع الخاص في دولة عضو لمساعدة دولة عضو أخرى؛ وتوفير الموارد المالية للتدريب؛ وتوفير المعلومات التقنية عن إدارة الموارد الطبيعية؛ وإعداد موجزات بشأن السياسات العامة.

٢٠ - وفي أفريقيا، تقدم لجنة المحيط الهندي مساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء عن طريق اللجنة التقنية الإقليمية الدائمة للبيئة التابعة لها، المكونة من موظفين فنيين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء. واللجنة التقنية مسؤولة عن تحديد المشاريع في الدول الأعضاء وصياغة مقترحات للمشاريع لتنظر فيها لجنة المحيط الهادئ. وهي مسؤولة كذلك عن الاتصال بوكالات التمويل للحصول على تمويل للمشاريع الموافق عليها، وتنفيذ المشاريع في الدول الأعضاء. وتتلقي اللجنة التقنية المساعدة من لجنة إدارة مخصصة لكل مشروع موافق عليه، وتقوم اللجنة المخصصة أيضا بالإشراف على تنفيذ المشروع.

خامسا - الدعم الدولي للمنظمات الإقليمية التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢١ - ذكرت منظمة دول شرق البحر الكاريبي أنه، خلال الخمس سنوات الماضية، كان هناك هبوط كبير في تدفقات المعونة المقدمة لدعم أنشطتها. وتمثل المساعدة المقدمة من مصادر متعددة الأطراف تابعة للأمم المتحدة نسبة مئوية ضئيلة من المساعدة الكلية المقدمة للمنظمة، كما أنها مستمرة في الهبوط. فوكالة الولايات المتحدة للبيئة الدولية، التي كانت في السابق مانحا رئيسيا، قد انسحبت من المنطقة دون الإقليمية، غير أن من المتوقع أن تعود. وما فتئت المساعدة المقدمة من الوكالة الكندية للتنمية الدولية تنخفض، وبرامجها لها الآن تركيز إقليمي، غير أن من المتوقع أن تساعد المنظمة في تنفيذ برنامج ضخم بشأن بناء القدرات في مجال الإدارة البيئية. وقد رصدت شعبة التنمية البريطانية في منطقة البحر الكاريبي موارد ضخمة لدعم برنامجين دون إقليميين للإدارة البيئية يتعين أن تنفذهما المنظمة ومعهد الكاريبي للموارد الطبيعية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي هو أكبر مصدر للمساعدة المقدمة للمنظمة. وتستفيد منظمة الدول الأمريكية من المساعدة المقدمة من مرفق البيئة العالمي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية لمشاريع تنميتها المستدامة في منطقة البحر الكاريبي.

٢٢ - وتشير المعلومات المستقاة من برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ إلى أن الدعم الدولي في منطقة المحيط الهادئ، المقدم للأنشطة الإقليمية مستمر بمستويات كافية مقارنة بمعظم المناطق التي يشملها برنامج العمل. وتواصل استراليا ونيوزيلندا القيام بدور كبير في دعم المبادرات الإقليمية من أجل التنمية المستدامة. وفي عام ١٩٩٧، شرعت كندا في مرحلة ثانية من برنامجها لتنمية جنوب المحيط الهادئ الذي يستخدم، شأنه شأن برامج الاتحاد الأوروبي، مؤسسات وبرامج إقليمية لتقديم المساعدة. ومن المتوقع أن تعقد مفاوضات، خلال الخمس سنوات القادمة، بين الاتحاد الأوروبي والدول الجزرية الصغيرة النامية في جنوب المحيط الهادئ بشأن إطار جديد للمساعدة الإنمائية. ويستفيد برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ كذلك من المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والدانمرك.

٢٣ - ولاحظت لجنة المحيط الهندي أنه خلال الثلاث سنوات ونصف السنة التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر العالمي، لم يقدم أي دعم لأنشطتها. وحتى الآن، هناك فقط الاتحاد الأوروبي الذي ما زال يقدم أرصدة، في إطار اتفاقية لومي الرابعة، لدعم مشاريع تضطلع بها اللجنة. وتتوقع اللجنة أنه في عام ١٩٩٨،

سيساعد البنك الدولي/ مرفق البيئة العالمي والرابطة الدولية للحفاظ على البيئة في مجال صناعة النفط في تمويل مشروع لصالح المنطقة دون الإقليمية لوضع خطة طوارئ إقليمية لمنع انسكاب النفط. وهناك، كذلك احتمالات تقديم دعم، في المستقبل، من جانب اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

سادسا - العوائق التي تواجه المؤسسات الإقليمية

٢٤ - تشير المعلومات الواردة من المؤسسات الإقليمية إلى وجود عدة عوامل، على الصعيد المالي والتقني والمؤسسي وعلى صعيد السياسات العامة، تقوض فعالية هذه المؤسسات بصورة عامة من حيث تقديم البرامج والمساعدة التقنية. والعائق الوحيد الأكثر أهمية الذي يواجه هذه المؤسسات هو قلة الموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات العاجلة للدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، لا تستطيع مؤسسات إقليمية عديدة الاضطلاع بوظائفها الأساسية، بما في ذلك الاتفاقات الدولية، ولا تزال تعتمد اعتمادا مفرطا على تمويل المشاريع. وغالبا ما تبرز برامج عملها، أولويات الجهة المانحة، بدلا من أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية .

٢٥ - والعائق الثاني من حيث الأهمية هو العائق الذي تشكله قلة القوة العاملة المؤهلة تقنيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وعلى صعيد المؤسسات الإقليمية. ويضعف هذا القصور قدرة المؤسسات على تلبية طلبات الدول الأعضاء للمساعدة التقنية، ويفضي إلى قدرة تفاوضية ضعيفة في المحافل الدولية تتضح، في معظم الأحيان، من أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تُمنح مساعدة لا تلبى احتياجاتها المنفصحة عنها.

٢٦ - وعلى الصعيد المؤسسي، فإن العائق الرئيسي هو قصور الآليات الإقليمية عن تنسيق تنفيذ برنامج العمل ولا سيما في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. ففي أفريقيا، لم تنشأ آلية إقليمية للتنسيق. كما أن لجنة المحيط الهندي، التي تشمل في برنامج عملها عناصر من برنامج العمل، ليست آلية تنسيق إقليمية رسمية؛ فهي لا تضم كل الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية، كما أنها تتلقى دعما ماليا ضئيلا جدا. ولذلك ففي منطقة البحر الكاريبي، فإن لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقوم حتى الآن، بالاشتراك مع الجماعة الكاريبية، بدور آلية تنسيق، ولكن على أساس مؤقت، وبالتالي غير ثابت، وأيضا بدعم مالي ضئيل.

٢٧ - وعلى صعيد السياسات العامة، هناك افتقار إلى السياسات المرسومة على نحو ملائم بشأن التنمية المستدامة، وقدر قليل جدا من إدماج الأبعاد البيئية في تخطيط السياسات الاجتماعية والاقتصادية، أو عدم وجود مثل هذا الإدماج على الصعيد الوطني، مما يؤدي إلى صعوبة مواءمة الأولويات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ووضع برامج دون إقليمية متماسكة. وغالبا ما يكون هناك تردد كثير من جانب

صانعي القرار الوطنيين في تنفيذ توصيات المؤسسات الإقليمية، أو حتى مقررات الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية. ويرتبط ذلك، جزئياً، بعدم كفاية الموارد البشرية والمالية المتاحة للمشاريع الإقليمية المكلفة.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٢٨ - من الواضح من السرد السابق أن حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي أنشأت عدداً من المؤسسات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية التي لها ولايات تتراوح بين تناول مجالات معينة في برنامج العمل وتناول البرنامج برمته. وأثبتت هذه الحكومات أيضاً، في السنوات الأخيرة، التزامها بالمؤسسات الإقليمية عن طريق دعمها المالي المتزايد لبعضها.

٢٩ - وتظهر المؤسسات الإقليمية اهتماماً شديداً بتنفيذ برنامج العمل. ومنذ عهد قريب، شرعت المؤسسات الإقليمية في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي كذلك في اتخاذ إجراءات لتعزيز فعاليتها وكفاءتها عن طريق تنسيق أوسع بين المؤسسات وتفاذي ازدواجية الأنشطة.

٣٠ - وكما ورد في الفرع 'سادساً' أعلاه، تواجه المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية مع ذلك عدداً من العوائق التي تنزع إلى تقويض فعاليتها. وتتعلق العوائق الرئيسية بعدم كفاية الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ البرامج الأساسية. ويعوق هذه المؤسسات كذلك الافتقار إلى آليات تنسيق إقليمية راسخة الأقدام، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا، والقصور في إدماج الأبعاد البيئية في عملية التخطيط الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني، وهو الأمر الذي يصعب تحديد أولويات لوضع برامج إقليمية ودون إقليمية متماسكة.

باء - التوصيات

١ - على الصعيد الوطني

٣١ - من أجل تعزيز التعاون الإقليمي، سيكون من الضروري للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تدمج دون تحفظ، على الصعيد الوطني، الأبعاد البيئية في عملية تخطيط السياسات العامة الطويلة الأجل، وأن تحدد مجالات الأولوية التي ستنفذ على المستوى الإقليمي، وذلك من أجل المساعدة في وضع برامج إقليمية ودون إقليمية متماسكة.

٣٢ - ومنذ عهد قريب، شرعت الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في بعض المؤسسات الإقليمية في زيادة دعمها المالي لتشغيل هذه المؤسسات. ويحتاج مثل هذا الدعم إلى مزيد من التعزيز ليصبح متكافئاً مع احتياجات جميع المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل زيادة فعاليتها.

٣٣ - وفي بعض مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، هناك حاجة إلى التزام سياسي أكبر بتنفيذ البرامج الإقليمية.

٢ - على الصعيد الإقليمي

٣٤ - بدأت تبذل في منطقة المحيط الهادئ الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية. ومثل هذه الجهود ضرورية في كل مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن أجل التنسيق الفعال لتنفيذ برنامج العمل هناك حاجة إلى إنشاء آليات تنسيق إقليمية دائمة تُوفّر لها موارد متكافئة مع احتياجاتها.

٣٥ - ومن الضروري أن تبذل المؤسسات الإقليمية جهودها لتعزيز قدراتها التقنية من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء من المساعدة التقنية.

٣٦ - ومن الضروري أن تعمل المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية بتكاتف أكثر مع الحكومات الوطنية لتحديد برامج ومشاريع لوضع برامج إقليمية ودون إقليمية واقعية على المديين القصير والمتوسط.

٣ - على الصعيد الدولي

٣٧ - نظراً للفوائد الواضحة التي يتعين جنيها من التعاون الإقليمي، فإن من الضروري أن يكمل المجتمع الدولي، على نحو كاف، الموارد المالية التي تقدمها الدول الأعضاء لدعم المؤسسات الإقليمية.

٣٨ - ومن أجل تمكين المؤسسات الإقليمية من تلبية احتياجات الدول الأعضاء للمساعدة التقنية بفعالية، هناك حاجة إلى أن يساعد المجتمع الدولي المؤسسات الإقليمية في بناء قدراتها التقنية لتصل إلى مستويات تتكافأ مع احتياجات الدول الأعضاء.

٣٩ - وعلى الرغم من أن المسؤولية الأولى عن تنفيذ البرامج والمشاريع الإقليمية تقع على عاتق حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنه نظراً للموارد الضئيلة لهذه الدول والتكاليف المرتفعة للبرامج الإقليمية، فإن هناك حاجة لا تخفى لأن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي الكافي من أجل تنفيذ البرامج الإقليمية بفعالية وفي الوقت المناسب.

٤٠ - ومن الضروري أن تظهر اللجان الإقليمية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة قدرا أكبر من المشاركة في تنفيذ برنامج العمل، ولا سيما في أفريقيا.

حاشية

(١) باكتوك (Pactok) شبكة للبريد الإلكتروني القليل التكلفة صممت لخدمة حركة المنظمات غير الحكومية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (Pac = Pacific؛ "tok" لغة في "talk")؛ ولمزيد من المعلومات، يتصل بروبرت غارنسي في: robg@pactok.peg.apc.org.

- - - - -